

التاريخ: 2023-3-2

الواقع الإعلامي في الصحراء الغربية

يخضع معظم الصحراء الغربية، وهي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للأمم المتحدة، للسيطرة الفعلية للمغرب منذ أن أخذت المملكة الإقليم في 1975 من إسبانيا، التي كانت تستعمر الإقليم وتديره سابقا. يعتبر المغرب الصحراء الغربية أرضا مغربية ويرفض مطالب التصويت على تقرير المصير التي تشمل الاستقلال كخيار. كان هذا الخيار متضمنا في الاستفتاء الذي وافق عليه المغرب و"جبهة البوليساريو" (حركة تحرير الصحراء الغربية) في اتفاق وقف إطلاق النار لعام 1991 بواسطة الأمم المتحدة. ولا تعترف الأمم المتحدة بضم هذا الإقليم من قبل المغرب بحكم الأمر الواقع¹.

تمارس السلطات المغربية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مقدمتها عرقلة كل الجهود الرامية في الوصول الى الحق في تقرير المصير سواء من الشعب أو من المنظمات الحقوقية المحلية. كما تمارس أشد العقوبات بحق الناشطين الحقوقيين والصحفيين عبر زجهم في السجون دون وجود أسباب قانونية وذلك بهدف ترهيبهم ومنعهم من التعبير عن آرائهم أو توثيق ما يحدث من انتهاكات على أراضي الصحراء الغربية. وفي تقرير مشترك أكد كلا من هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية أن 19 ناشطا صحراويا يقبعون في السجن منذ سنوات بعد أن أدانتهم المحاكم المغربية بإجراءات جائرة. حيث أدينت مجموعة معروفة باسم "أكديم إزيك" لدورها المزعوم في أعمال العنف الدامية في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، عندما فككت الشرطة المغربية مخيم احتجاج في الصحراء الغربية. شاب المحاكمات الاعتماد الكبير على "الاعترافات"، التي نفاها المتهمون على أساس أنها انتزعت تحت التعذيب.

الإعلام في منظور التقارير الدولية والحقوقية

تم تصنيف الصحراء الغربية بأنها ليست حرة في عام 2022 وذلك حسب الدراسة السنوية التي تقوم بها مؤسسة فريدوم هاوس للحقوق السياسية والحريات المدنية. وكان رد المنظمة في تقريرها حول إمكانية وجود وسائل إعلامية مستقلة وحررة كالتالي: تعمل بعض وسائل الإعلام المؤيدة للصحراويين، مثل مجموعة Equipe Media المكونة بالكامل من متطوعين، لكنها تواجه مضايقات منتظمة من قبل السلطات المغربية، التي تضمن أن التقارير لا تعارض سيادة المغرب على الصحراء الغربية. يحظر قانون الصحافة المغربي لعام 2016 الطعن في "وحدة الأراضي"،

¹ <https://www.hrw.org/ar/news/2022/11/08/western-sahara-long-term-prisoners-await-justice>

والتي من المحتمل أن تجرم الصحافة المستقلة التي تركز على الصحراء الغربية. وقد يواجه الصحفيون المتهمون بتحدي وحدة الأراضي المغربية أحكامًا بالسجن تتراوح بين ستة أشهر وستين. كما يتم فحص وتدقيق وسائل الإعلام الدولية بعناية خلال زياراتها إلى الأراضي الخاضعة للسيطرة المغربية. وفي الأراضي التي تسيطر عليها البوليساريو، حريات الصحافة محدودة أيضًا، حيث تعكس التغطية التلفزيونية والإذاعية أيديولوجية ووجهات نظر البوليساريو. توفر بعض الجماعات المنفية تغطية من خارج الصحراء الغربية حيث أن الوصول إلى الإنترنت محدود في جميع أنحاء الإقليم.

ومن جانبها أوضحت مجموعة Equipe Media في تقرير قدمته خلال الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل للمغرب بأن العديد من أعضائها قد تعرضوا بالفعل للضرب والاعتقال والتعذيب والحكم عليهم بالسجن من قبل السلطات المغربية المحتلة؛ 3 منهم في السجن حاليا. وفقد البعض وظائفهم بسبب نشاطهم. وأضاف التقرير أن الحملة القمعية التي تقوم بها السلطة المغربية قد أثرت أيضًا على المدونات والمواقع الصحراوية، والعديد منها بما في ذلك موقع Equipe Media الرسمي الذي تعرض للاختراق من قبل مجهولين بعد أن تركوا تعليقات وتهديدات سيئة. ولا يزال موقع sahwikileaks.com المؤيد للمغرب ينشر مقالات تشوه سمعة العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. كما أثر استمرار فرض الرقابة على النشاط الإعلامي سلباً على حرية التعبير، وبصفتها دولة محتلة استخدمت السلطات المغربية التقنية العالية وعدداً كبيراً من المتابعين لحظر المواقع الصحراوية واستطلاعات الرأي لمستخدمي الإنترنت.

فيما أكد إتحاد الصحفيين والكتاب والأدباء الصحراويين استمرار حالات قمع الحريات وطرده الصحفيين والتكتم على الجرائم ومواجهة كل صوت يحاول إيصال حقيقة ما يحدث على أراضي الصحراء الغربية. وأيضاً استمرار سياسة الإحتلال المغربي الرامية إلى غلق المنطقة في وجه كل المراقبين و الناشطين وبخاصة أمام الصحفيين.

وقد أشارت هيومن رايتس ووتش في تقريرها لعام 2022² أن العديد من وسائل الإعلام العالمية أفادت أن "بيغاسوس"، وهو برنامج تجسس قوي طورته شركة "مجموعة إن إس أو" الإسرائيلية، قد يكون استُخدم لاختراق الهواتف الذكية للعديد من الأفراد في المغرب. بيغاسوس، الذي تدعي مجموعة إن إس أو أنه يُباع حصرياً للحكومات، قادر على الوصول إلى قوائم الاتصال وقراءة رسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية وتتبع المكالمات وجمع كلمات السر وتتبع مكان الهاتف المحمول واختراق ميكروفون وكاميرا الجهاز المستهدف ليحوّله إلى جهاز مراقبة. كان حقوقيون وصحفيون مغاربة من بين المستهدفين.

وأضافت هيومن رايتس ووتش أن القانون الجنائي المغربي يعاقب بالسجن جرائم التعبير السلمي، بما فيها "المس" بالإسلام أو الملكية، و"التحريض" على "الوحدة الترابية للمغرب"، في إشارة إلى إعلان المملكة السيادة على الصحراء الغربية. في حين لا ينص قانون الصحافة والنشر على عقوبة السجن، تمت مقاضاة الصحفيين والأشخاص الذين يعبرون عن آرائهم على منصات التواصل الاجتماعي بموجب القانون الجنائي لخطابهم النقدي اللاعنف.

² <https://www.hrw.org/ar/world-report/2022/country-chapters/380819>

صنفت منظمة مراسلون بلا حدود المغرب في المرتبة 135 عالمياً، وأشارت المنظمة في تقريرها³ لعام 2022 أنه: "رغم اعتماد قانون جديد للصحافة سنة 2016، بحيث تم إلغاء العقوبات السالبة للحرية بالنسبة لجُنح الصحافة، لا زال اللجوء إلى القانون الجنائي لملاحقة المنابر الإعلامية الناقدة قائماً".

وأضاف التقرير: "يعمل الصحافيون المغاربة في بيئة اقتصادية مضطربة، حيث تعجز وسائل الإعلام عن جذب المعلنين. أما المنابر المستقلة، فإنها تعاني الأمرين من أجل تحقيق الاستقرار المالي الذي من شأنه أن يضمن لها الاستمرارية".

وضمن السياق السياسي، أشارت المنظمة بأن "الصحراء الغربية" هي من ضمن الخطوط الحمراء التي تسبب في مشاكل للصحفيين حيث قالت: "يواجه الصحفيون الكثير من العراقيل في القيام بعملهم، وسط الخطوط الحمراء العديدة التي تحيط بهم، وإن كانت ضمنية: الصحراء والنظام الملكي والفساد والإسلام، ناهيك عن التطرق للأجهزة الأمنية وطريقة تدبير جائحة كوفيد-19 وقمع المظاهرات".

الصحفيون في السجون المغربية:

يعاني الصحفيون في الصحراء الغربية من سلسلة من المضايقات والرقابة وتقييد في تناول الأخبار. انتهاكات عديدة تمارس بشكل يومي بحق الصحفيين في تلك المنطقة ومحاكمات جائرة واعتقالات تعسفية جعلت السجون تمتلئ بالصحفيين والناشطين الحقوقيين.

وثق تقرير مشترك مقدم على هامش الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل للمغرب (نوفمبر 2022) لكل من مجموعة Equipe Media و الرابطة الأمريكية للحقوقيين ومراسلون بلا حدود و Emmaus Stockholm أسماء بعض الصحفيين المضطهدون والمتواجدون في السجون:

وليد البطل⁴

هو مدافع عن حقوق الإنسان وعضو في الرابطة الصحراوية لحماية حقوق الإنسان، ويعمل بانتظام مع سمارة نيوز، حيث يقدم تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطات المغربية، في مدينة السمارة في الصحراء الغربية.

في 7 يونيو 2019، اعتقل وليد البطل بعنف من قبل الشرطة المغربية أثناء سفره في سيارته مع زميل له في مدينة السمارة للمشاركة وتوثيق حدث الاحتفال بالإفراج عن الصحراوي صلاح لبصير من السجن. أثناء اعتقاله، تعرض للضرب المبرح على أيدي العديد من رجال الشرطة واقتيد إلى

3

<https://rsf.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9>

<https://www.frontlinedefenders.org/en/case/human-rights-defender-waleed-al-batal-physically-abused-police-custody-and-sentenced-six-years>

مكان لم تكشف عنه السلطات لعدة ساعات. وتم استجوابه على مدار 48 ساعة في مركز شرطة محلي في السمارة،. أثناء الاستجواب تعرض للإيذاء الجسدي وسوء المعاملة ومُنع من زيارة المحامي والأسرة. وبعد التحقيق، نُقل وليد البطل إلى سجن العيون، على بعد 217 كيلومتراً من المكان الذي يعيش فيه. وظلت زيارات المحامين والأسرة مقيدة بشدة.

في 9 أكتوبر / تشرين الأول 2019، بعد أن أمضى أربعة أشهر في الحبس الاحتياطي، حكمت المحكمة الجزائية الابتدائية بالعيون على وليد البطل بالسجن ست سنوات بتهم "الإخلال بالنظام العام" و"إهانة الموظفين العموميين" و"العصيان".

تعرض المدافع عن حقوق الإنسان وليد البطل لمضايقات متكررة من قبل السلطات المغربية. في ديسمبر 2016، حُكم عليه بالسجن 16 شهراً، بسبب مشاركته في مظاهرة سلمية تطالب بحق تقرير المصير في الصحراء الغربية. بعد الإفراج عنه في سبتمبر/ أيلول 2017، تعرض مراراً للتهديد بإعادة اعتقاله وتعذيبه من قبل السلطات.

خاطري دادا

أُعتقل في 24 ديسمبر 2019 في السمارة (الصحراء الغربية المحتلة) بسبب نشاطه كمصور صحراوي. وحُكم عليه لاحقاً بالسجن 20 عاماً كعقاب على نشاطه وهو محتجز حالياً في سجن آيت ملول 2 في المغرب.

في ذاك اليوم، ذهب إلى مركز الشرطة في السمارة لاستعادة بطاقة الهوية مع المدافع الصحراوي عن حقوق الإنسان ورئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - فرع السمارة عبد الوهاب هادي. تم إحضاره إلى مقر الضابطة العدلية بالسمارة وتعرض للاستجواب والتعذيب لمدة يومين. أُجبر على التوقيع على سجلات الشرطة التي لم تكن لديه أي فرصة على الإطلاق لفهمها لأنه لا يعرف القراءة والكتابة باللغة العربية.

وبعد اعتقاله لمدة يومين، مثّل خاطري أمام قاضي التحقيق في العيون الذي أمر باحتجازه. وحُكم على خاطري لاحقاً بالسجن لمدة 20 عاماً بتهمة الاعتداء على ضباط الشرطة وتدمير ممتلكات عامة في 4 مارس 2020 أمام المحكمة الابتدائية في العيون. والدليل الذي تم استخدامه ضد خاطري هو الاعتراف الذي أُجبر على التوقيع عليه أثناء احتجازه تحت التعذيب، ثم نفاه فيما بعد عندما علم بما هو مكتوب. وكجزء من الأدلة، تم أيضاً العثور على صور لشخص ملثم تم انتشالها من مقطع فيديو مزعوم لم يشاهده خاطري ولا محاميه حتى. ولم يُمنح خاطري مطلقاً حق الوصول الكامل إلى ملف الأدلة.

في 12 مايو 2020، تم تأكيد الحكم من قبل محكمة الاستئناف في العيون من خلال مكاملة فيديو مع خاطري الذي حضر جلسة اعتقاله في ما يسمى بـ "السجن الأسود" بالعيون. في 3 يونيو، نُقل خاطري دادا إلى مكان مجهول ظل غير معلوم لمدة 22 يوماً، قبل أن تعلم العائلة أن خاطري قد وصل إلى سجن آيت ملول 2.

اعتقال خاطري دادا مرتبط بشكل مباشر بعمله كناشط إعلامي ومصور صحراوي. إضافة إلى ذلك أفادت مصادر مجهولة أن سبب اعتقال خاطري من قبل الشرطة المغربية وحكم عليه لاحقاً بالسجن 20 عامًا ، هو أن الشرطة تعتقد أن خاطري هو الذي صور الاعتقال العنيف لوليد البطل في يونيو 2019.

الصابي يحظيه

هو مؤسس للشبكة الإعلامية الصحراوية Algargarat Media ، تم اعتقاله من قبل أجهزة الامن المغربية في 30 يونيو 2020، لمدة 10 ساعات عندما توجه إلى مركز الشرطة للحصول على شهادة إدارية. ثم أطلق سراحه دون توجيه أي تهمة إليه.

قال إن الشرطة أهانتة وهددته "بالاعتقال والاعتصام والقتل" واستجوبته حول Algargarat Media وموظفيها وتمويلها بالإضافة إلى منشوراته الشخصية على الإنترنت.

في 27 مايو 2021، أعيد القبض عليه من مكان عمله في المرسى، على بعد 25 كم غرب العيون. وظل رهن الاعتقال بناء على أوامر إدارية صادرة عن السلطات لمدة 72 ساعة وظل مكبلاً طوال الوقت.

حكمت محكمة مغربية في العيون المحتلة علنه بالسجن سنتين بتهمة "تصوير موقع عسكري حساس" وتهم أخرى غامضة. وأمضى فتره سجنه في السمارة في الحبس الانفرادي.

علاوة على ذلك، هو لا يستطيع الرؤية بدون نظارات. ويحتاج على الأقل إلى فحص للعيون حتى تعرف زوجته ما هي النظارات التي تشتريها له. لكن إدارة السجن ترفض إجراء هذا الفحص.

محمد لمين هادي

عضو في الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي ترتكبها المغرب، وتم توقيفه في نوفمبر 2010 بعد أسبوعين من تغطيته تفكيك السلطات المغربية بالقوة للمخيم الاحتجاجي اكديم ايزيك، الذي يقع على بعد 12 كلم عن العيون المدينة الأكبر في الصحراء الغربية، وتمت محاكمته مع عشرين مناضلا صحراويا وأصدرت عليه المحكمة العسكرية في فبراير 2013 حكماً بـ 25 سنة سجنًا بتهمة "اعمال عنف ضد موظفين عموميين أثناء أداء واجبهم بنية القتل"⁵.

⁵ <https://rsf.org/ar/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87-%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%AD%D8%AF-%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86>

ومثل كل أعضاء مجموعة أكديم إزيك، أتهم محمد لمين هادي بالقتل والانتماء إلى عصابة إجرامية. وتعرض للتعذيب وأكدت محكمة الاستئناف بالرباط الحكم الصادر بحقه في 2017 بناء على اعترافات انثرت تحت التعذيب.

خلال فترة سجنه، قام محمد لمين هادي بالعديد من الإضرابات عن الطعام احتجاجًا على ظروفه المأساوية في سجن تيفلت 2 بالمغرب. وهو محتجز في الحبس الانفرادي منذ سبتمبر / أيلول 2017.

في 13 يناير من العام نفسه ، بدأ إضرابًا آخر عن الطعام ، قاطعته السلطات المغربية في اليوم السابعين. وبسبب ذلك لم يتمكن من التواصل مع عائلته طوال الـ 24 يومًا الأخيرة من الإضراب وعند ذهاب الأسرة إلى السجن، على بعد 1.200 كيلومتر من العيون، للأطمئنان عليه تم اعتقال أفرادها وتهديدهم بالسجن، فأضطروا للعودة إلى المنزل دون رؤيته.

لم تعترف السلطات المغربية أبدا بإضراب محمد لمين عن الطعام. في اليوم التالي بعد أن قطعت السلطات إضرابه الأول عن الطعام ، تم جره إلى الجامعة لإجراء امتحانات لإثبات أنه بخير.

في 21 سبتمبر 2021، بدأ إضرابًا آخر عن الطعام استمر 63 يومًا، أوقفته إدارة الاعتقال في السجن مرة أخرى في 28 نوفمبر.

كانت اتصالاته بالعائلة نادرة وقصيرة. منذ 13 يناير 2022 ، تحدث 7 مرات ، لبضع دقائق، مع أسرته.

بشير خدة

منسق أرشيفات الفيديو في إكيبي ميديا، اعتقل في ديسمبر 2010 في العيون (الصحراء الغربية المحتلة) بعد تفكيك مخيم أكديم إزيك الاحتجاجي. وحكمت عليه محكمة عسكرية في 18 يوليو / تموز 2017 بالسجن 20 عامًا.

وفقًا لعائلة خدة ، يُحتجز بشير في الحبس الانفرادي، في زنزانة تبلغ مساحتها حوالي 5 أمتار مربعة لمدة 23 ساعة على الأقل في اليوم ، في سجن تيفلت 2 في المغرب.

لم يُسمح لبشير خدة بأي اتصال بأسرته أو محاميه ويتعرض للتعذيب النفسي والمضايقة وسوء المعاملة.

فيما اعربت أسرته عن قلقها البالغ على صحته بعد ورد أنباء عن فقدانه قدرًا كبيرًا من وزنه بسبب عدة إضرابات عن الطعام أجراها ضد العزلة المطولة وسوء المعاملة.

محمد سالم ميارة ومحمد الجميعي

في 27 مارس 2018 ، اعتقل الصحفي الصحراوي محمد سالم ميارة والمصور محمد الجمعي من السمارة نيوز ومراسلو قناة رصد الفضائية في مدينة السمارة (الصحراء الغربية المحتلة). واتهما بمحاولة قتل شرطي ووضع حواجز وإهانة الجمهور.

فيما أن السبب الحقيقي وراء الاعتقال كان تقريراً تلفزيونياً صحراوياً يظهر الاحتجاجات ضد الاحتلال المغربي للمدينة ، والهجمات اللاحقة على المتظاهرين من قبل المستوطنين المغاربة. وحرمان المتظاهرين المصابين من المساعدة في المستشفيات. وقد حُكم عليهم بالسجن لمدة عامين.

ندور العروسي

صحفي ومصور ومراسل لقناة رصد الفضائية. اعتقل في 2 مايو 2018 وتعرض للتعذيب والاعتقال التعسفي، ثم أطلق سراحه في يوليو 2018.

قُبض على العروسي وهو في طريقه من منزل عمه في وسط مدينة العيون، حيث وجد نفسه محاطاً بقوات المخابرات والشرطة المغربية، الذين ضربوه في الشارع وأجبروه على الصعود في سيارة الشرطة. وعند وصوله إلى مركز الشرطة، تعرض للتعذيب بضربه على أيدي عدة ضباط من الشرطة. لقد تُرك على أرضية الزنزانة لمدة يومين، قبل أن يُجبر في اليوم الثالث على توقيع محضر الشرطة المكتوبة مسبقاً. تم تقديم ندور لاحقاً أمام المحكمة الابتدائية في العيون بعد ثلاثة أيام من اعتقاله الأولى ولا يزال غير مدرك لسبب اعتقاله قبل نقله إلى السجن الأسود في العيون.⁶ حكمت المحكمة على المصور لعروسي بثلاثة أشهر سجناً نافذاً و غرامة مالية قدرها 15,000 درهم مغربي.

وقد خلص فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي في رأيه بشأن اعتقال الصحفي الصحراوي ندور العروسي، إلى أن هذا الأخير تعرض لمحاكمة سياسية رداً على عمله كصحفي صحراوي وانتقام منه.

وأكد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن احتجاز ندور العروسي، يشكل انتهاكاً للمواد 1 و2 و14 و19 و26 و27 من العهد الدولي لحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية وتندرج تحت الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة من أساليب عمل الفريق العامل. وأشار في تقريره إلى أن التعبير عن الرأي السياسي بما في ذلك المطالبة بالحق في تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية محمي بموجب القانون الدولي وبموجب المادة 19 من العهد. كما أشار إلى أن وضع الصحفي ندور العروسي محمي بموجب القانون الدولي.

⁶ <https://adalauk.org/wp-content/uploads/2019/08/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-.pdf>

ووجد الفريق العامل كذلك أن العروسي، كان مستهدفاً بسبب صلتها بجبهة البوليساريو وهي الحركة التي تناضل من أجل الحق في تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية والممثل الشرعي للشعب الصحراوي.

وبينما لاحظ الفريق ممارسة التمييز الممنهج ضد الصحراويين، وخلص إلى أن العروسي تم اعتقاله وتعذيبه واحتجازه نتيجة لآرائه السياسية الداعمة لحق تقرير المصير مما يشكل تمييزاً وينتهك المساواة في حقوق الإنسان.

الصالحة بوتنكية

في 21 مايو 2018، اعتقلت مراسلة تلفزيون الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في الصحراء الغربية المحتلة ، أثناء محاولتها حضور محاكمة نور العروسي.

عانت من سوء المعاملة الشديدة في الحجز قبل إطلاق سراحها. ومع ذلك ، كانت لا تزال تحت مراقبة قوات الأمن المغربية وتخشى أن يتم القبض عليها مرة أخرى. سرق ضباط الشرطة هاتفها الخليوي ثم تم نشر صور خاصة على العديد من المواقع المغربية انتقاماً لأنشطتها.

في عام 2021، إستهدفت أجهزة الأمن المغربي منزل عائلة الإعلامية الصالحة بوتنكية وخربت جهاز إمداد الكهرباء وقطع التيار الكهربائي، وفرض حصار على المنزل من طرف فرق أمنية يزي مدني ورسمي التي إستغللت الظروف الصحية لوالدة الإعلامية الصالحة بوتنكية التي تعاني من الشلل، ووالدها من مرض مزمن، للضغط عليها لوقف مؤازرة الناشطة مينة أباعلي المحاصرة في منزلها.

وفي عام 2022 تعرضت الإعلامية الصحراوية الصالحة بوتنكية ورفيقتها مريم دمير، لاعتداء بشع من قبل أجهزة الأمن المغربية، بعد أن اعترضت الشرطة سيارة الإعلامية الصحراوية، حيث تم إخراجها منها بالقوة وتعريضهما للتعذيب والتنكيل بالشارع العام مع حجز السيارة⁷.

نزهة الخالدي

تعرضت لترهيب واعتراض ومصادرة معدات. في يوليو / تموز 2019 ، فرضت محكمة مغربية في العيون (الصحراء الغربية المحتلة) غرامة على عضو مؤسسة إيكيب ميديا نزهة الخالدي لعمليها دون أوراق اعتماد ، بعد أن انتقدت السياسة المغربية تجاه إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي وصورت مشهداً في الشارع في وقت متأخر في عام 2018.

⁷ <https://www.spsrasd.info/news/ar/articles/2022/12/05/43114.html>

وكانت الخالدي قد سبق أن اعتقلت وتعرضت للانتهاكات في الشارع من قبل رجال الشرطة عندما قامت بتغطية مظاهرة نسائية في العيون. أثناء احتجاجها ، وتمت مصادرة معداتها. ثم أطلق سراحها دون توجيه تهم إليها.

ميانه محمد

في عام 2015 ، طرد محمد وزوجته من عملهما انتقاماً لنشاطه. لا يزالون مستبعدين من العمل في القطاع العام.

في 13 يناير 2019 ، تعرض الصحفي محمد مياره والشريك المؤسس لـ Equipe Media للاعتداء الجسدي من قبل ثمانية ضباط شرطة داخل مطار العيون وجرح في الخد، أثناء عودته من زيارة لمخيمات اللاجئين الصحراويين في الجزائر برفقة وفد من 16 مدافع عن حقوق الإنسان، بمن فيهم السيدة أميناتو حيدر.

ثم اقتادته عناصر الشرطة إلى غرفة خاصة في المنطقة الأمنية بالمطار واستجوبته بشأن زيارته لمخيمات اللاجئين وأنشطة شركة إيكيب ميديا. قاموا بتصويره قبل إطلاق سراحه دون توجيه أي تهم إليه.

إبراهيم عمريكي

إبراهيم عمريكي ، 23 عامًا ، يعمل في مؤسسة نشنا ، وهي منظمة شبابية صحراوية تأسست عام 2013 وتراقب حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. كان يغطي الاحتجاجات وكذلك يعمل على أفلام وثائقية مثل تقرير عن منجم فوسفات بوكراع في الصحراء الغربية.

في 17 مايو 2020، وجه المدعي العام بالمحكمة الابتدائية بالعيون الاتهام إلى إبراهيم عمريكي بـ "كسر الأوامر المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية" ، بناءً على المرسوم بقانون الطوارئ الصحية الصادر في مارس 2020 ، وبـ "المسؤولين العموميين المخالفين". بناءً على المادة 263 من قانون العقوبات. وفي جلسته الأولى، في 7 سبتمبر / أيلول ، قررت المحكمة الابتدائية بالعيون تأجيل المحاكمة إلى 28 سبتمبر / أيلول. في حين أن حالة الطوارئ الصحية خلال COVID 19 قد تستدعي فرض الدولة لإجراءات تقييدية، لكنه كان من الواضح أن ظروف اعتقال إبراهيم عمريكي واستجوابه واتهاماته تشير إلى أنه تم استهدافه بسبب عمله كصحفي مواطن وناشط حقوقي.

في 15 مايو، الساعة 11 مساءً ، اعتقل أربعة من رجال الشرطة إبراهيم عمريكي ، بينما كان متوجهاً إلى الصيدلية واحتجزوه لمدة 48 ساعة تقريباً أثناء إغلاق المدينة نتيجة COVID-19. ووقت إلقاء القبض عليه ، كان يحمل إذنًا بالتعميم ، وقد راجعته منظمة العفو الدولية. ونقله ضباط الشرطة إلى مركز الشرطة.

وفي حديثه مع منظمة العفو الدولية ، قال إبراهيم عمريكي: "في المخفر، كان هناك ثلاثة ضباط شرطة. وأخبرني أحدهم أنني متهم بالقاء الحجارة على قوات الشرطة في 28 أبريل / نيسان 2020 ، عندما كنت في منزلي طوال اليوم. ثم تم احتجازي وحدي في زنزانة لعدة ساعات مكبل اليدين. كان ذلك في شهر رمضان، ولم يتم تقديم طعام أو ماء لي قبل بداية الصيام. وفي اليوم

التالي، تم استجوابي بين الساعة 11 صباحًا والساعة 2 ظهرًا حول عملي مع التهمة بإلقاء الحجارة. قام اثنان من رجال الشرطة بإهانتي وصفعي، وبعد ذلك قدموا لي محضر الاستجواب لتوقيعي الذي طلبت قراءته ولكن قيل لي إنني لا أستطيع كان علي أن أوقعه فقط، ورفضت، ثم صفعوني وأهانوني لمدة ساعتين، وفتحوا هاتفي وتصفحوا صوري وصور عائلتي وضحكوا عليهم بما في ذلك مقطع فيديو من عام 2012 حيث كنت حاملاً العلم الصحراوي، الضغط كان عاليا جدا وانتهى بي الأمر بالتوقيع على التقرير دون قراءته".

وفي 17 مايو / أيار، اقتاد ضباط الشرطة إبراهيم عمريكلي إلى المحكمة الابتدائية بالعيون، حيث أخبره أحد القضاة أنه اعترف في محضر الاستجواب بـ "إلقاء الحجارة" و "الإساءة إلى الموظفين العموميين". أفرج عنه القاضي بكفالة (3000 درهم ، أو حوالي 300 دولار) في ذلك اليوم.

قال إبراهيم عمريكلي لمنظمة العفو الدولية إنه اعتُقل في السابق ثلاث مرات على الأقل بين عامي 2017 و 2019 لفترات تتراوح بين أربعة أيام وشهرين بتهمة باطلة بارتكاب "أعمال عنف" ، بناءً على "اعترافات" موقعة تحت التهديد. في كل مرة كان يتم اعتقاله بشكل تعسفي في الشارع المجاور لمنزله أو عند ذهابه لاستخراج أوراق إدارية⁸.

لوالى لحما

في 12 ديسمبر 2021، اعتقلت قوات الأمن المغربية لوالى لحما مدير مؤسسة نشتا بالصحراء الغربية، وتعرض للضرب.

في ليلة مباراة كرة القدم بين الجزائر والمغرب، كان بعض أعضاء المؤسسة يتابعون المباراة. ثمانى سيارات وثلاث دراجات نارية تابعة لعدد من الأجهزة الأمنية المختلفة بقيادة ما يسمى يونس فاضل (المعروف بضلوعه في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد الصحراويين) جاءت لتطويق منزله.

واختطف الصحفي الصحراوي الشاب من قبل أجهزة الأمن، وعُصبت عينيه وقيدت يديه، وضُرب في السيارة بقضيب حديدي أثناء اقتياده إلى مقر الشرطة ، الذي يقع على بعد كيلومترين فقط من مكتب المينورسو.

في قبو المقر، تعرض لحما للضرب بمضرب بيسبول. قيل له إنه إذا لم يتوقف عن نشاطه فسوف يُقتل أو يُغتصب في المرة القادمة.

نزهة الخالدي وأحمد الطنجي: صحفيان مستهدفان في حفل زفاف

في 21 و 22 نوفمبر / تشرين الثاني 2020 ، حاصر نحو 200 عنصر أمني ، بينهم عناصر من الشرطة وقوات التدخل ، منزل أحمد الطنجي، رئيس إيكيب ميديا ، ونزهة الخالدي، الصحفية وعضوة وكالة الأنباء نفسها، في حفل زفافهما.

⁸ [/https://www.amnesty.org/es/documents/mde29/3111/2020/en](https://www.amnesty.org/es/documents/mde29/3111/2020/en)

وهدد رجال الأمن الصحفيين بالسجن والاعتداء والاحتجاز القسري. كما منعوا الضيوف من القدوم إلى منازل الزوجين ومُنِع أفراد الأسرة المقربون من الدخول. زعمت السلطات المغربية أن ذلك كان مرتبطاً بالإجراءات المتعلقة بـ COVID-19. على الرغم من تنظيم حفل الزفاف في الامتثال لتدابير السلامة ، وكانت الشرطة تراقب منازل العائلات، والتي لا علاقة لها بأي شكل من الأشكال بالإجراءات المتعلقة بـ COVID-19.

محمد البمباري

ناشط إعلامي صحراوي، وأحد مؤسسي شركة Equipe Media، قضى ست سنوات في السجن نتيجة لأنشطته الصحفية.

اعتقل في 26 آب / أغسطس 2015 بالداخلة (الصحراء الغربية المحتلة) دون إبلاغه بالتهمة الموجهة إليه.

تم الإفراج عنه في 26 سبتمبر 2021، بعد شهر واحد من انتهاء مدة عقوبته بالسجن لمدة ست سنوات. كان أول ما فعله بعد إطلاق سراحه هو زيارة قبر والديه الذين ماتوا بينما كان في السجن.

تعرض البمباري للتعذيب وهو يعاني من ورم دموي كبير في رقبته، لكنه متردد في الذهاب إلى المستشفى لفحص مرضه لأن العاملين في المستشفيات المغربية يخضعون لسيطرة قوات الاحتلال.

ومنذ ذلك الحين، يخضع لمراقبة مشددة وترهيب. ويمنع من العمل عتالا في ميناء الداخلة لإعالة أسرته.

عبد الله لخفوني وحسنا داه

اعتقل الصحفيان أثناء التدمير العنيف لمخيم أكديم إزيك في نوفمبر 2010 وحُكَم عليهما تعسفاً. حُكَم على عبد الله لخفوني بالسجن المؤبد وعلى حسنا داه بالسجن 25 سنة.

قيود الإنترنت وحجب المواقع الإلكترونية

استمرت الرقابة في التأثير سلباً على حرية الرأي والتعبير، حيث عمدت سلطات المغرب لحجب المواقع الصحراوية.

شبكات التواصل الاجتماعي هي إحدى الوسائل القليلة التي يمتلكها الصحراويون للتعبير عن أنفسهم. والتي منذ 13 نوفمبر 2020 ، تاريخ استئناف النزاع المسلح في الصحراء الغربية ، تم تقييد عدد منها.

فيما يلي بعض المدونين والناشطين الصحراويين الذين تم تقييدهم أو منعهم من استخدام حساباتهم على Facebook في الأراضي المحتلة غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الصحراء الغربية:

- المامية حبيبي: طالبة ومدونة تعيش في بوجدور، مُنعت من النشاط على حسابها على فيسبوك لمدة شهر بعد تقارير ضدها. لكنها على يقين من أنها احترمت قواعد المفردات والرسائل في منشوراتها التي تنقل التطورات المتعلقة باستئناف النزاع المسلح.
- مولاي لحسن الدويهي: يعيش في العيون، وهو أحد المدونين الصحراويين الأكثر تأثيراً على الشبكات الاجتماعية. لقد تعرض للتهديد عدة مرات من خلال الرسائل، لكنه استمر في التعبير عن رأيه ونشر المعلومات حول تطور العمليات العسكرية التي نفذتها جبهة البوليساريو منذ 13 نوفمبر 2020. لقد نشرت بطريقة محترمة وسلمية.
- بابوزيد محمد سعيد، المقيم في العيون، رئيس الجمعية الصحراوية كوديسا، تم توقيف حسابه لمدة أسبوع.
- بايه جامع: يعيش في العيون، مدون وناشط حقوقي من كوديسا، مُنع من النشاط على حسابه على فيسبوك لمدة أسبوع.
- إسمالو إيتوبالي: مدون يعيش في العيون، ونشر معلومات حول النزاع المسلح والقيود المفروضة على الحركة والقمع والمراقبة المفروضة على المدنيين الصحراويين منذ 13 نوفمبر 2020. تم الإبلاغ عنه ومنع من النشر لمدة أسبوع.

ترحيل الصحفيين والمراقبين الأجانب

سجلت شركة Equipe Media الحوادث التالية لطرد وترحيل صحفيين ومراقبين لدى وصولهم إلى الإقليم المحتل غير المتمتع بالحكم الذاتي في الصحراء الغربية:

يناير 2017 : تم ترحيل روجر ماكشين، مراسل "ذي إيكونوميست" في مصر، إلى الدار البيضاء بعد ساعات قليلة من وصوله إلى العيون حيث عقد اجتماعاً مع نشطاء صحراويين.

فبراير 2017 : تم ترحيل المصور الصحفي الكتالوني بيرنات ميليت بشكل مفاجئ بينما كان يقضي فترة ما بعد الظهر في العيون في منزل الصحفي أحمد الطنجي مع زملائه الآخرين في إيكيبي ميديا. فيما أُلقت الشرطة القبض على أعضاء إيكيبي ميديا الأربعة الذين كانوا معه في تلك الليلة ، وهم: أحمد الطنجي ، وإبراهيم لعجيل ، ومحمد صالح زاروالو، وبشر محمد حمادي. بعد عدة ساعات في الحجز، تم إطلاق سراحهم جميعاً.

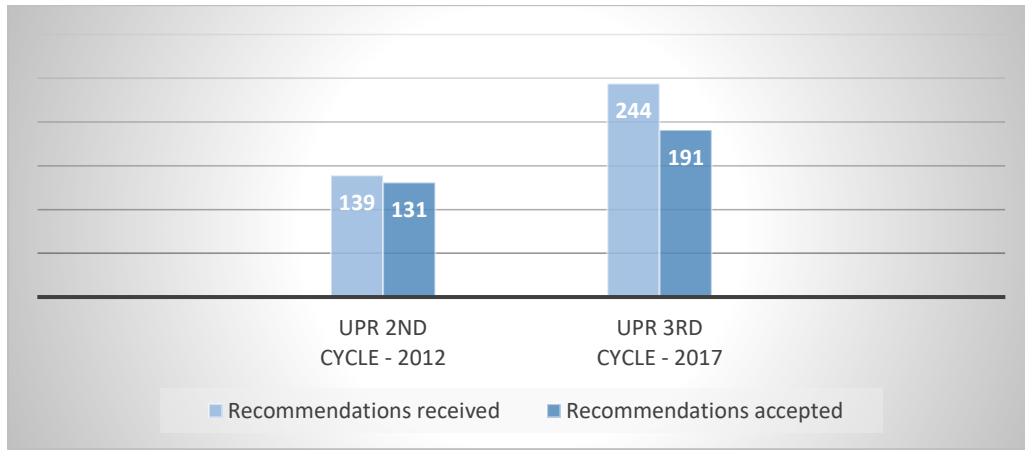
في 30 آب / أغسطس 2018: ذهب المحاميان الأسبانيان آنا سباستيان وابلو خيمينيز، من نقابة سرقسطة ، إلى العيون كمراقبين في محاكمة الناشط الحقوقي الفاك خليهنه. ولم يُسمح لهم حتى بمغادرة الطائرة التي هبطت في العيون واضطروا للعودة إلى الدار البيضاء ، حيث أخبرهم رجال الأمن أنهم غير مرحب بهم في المغرب.

17 نوفمبر 2018: المحامية لورا كلاينر وعالم الأنثروبولوجيا توليو توجني، الذي عمل في فلسطين وغواتيمالا، سافر إلى الصحراء الغربية المحتلة لجمع المعلومات. وصلوا إلى العيون في 16 نوفمبر والتقوا بنقابات العاطلين عن العمل. في اليوم التالي، في الساعة 8:30 صباحاً، اقتادهم 6 عناصر من قوات الأمن خارج العيون واستجوبوهم بشأن اتصالاتهم. قال الضباط إنه من غير

القانوني الاتصال بالنشطاء الصحراويين دون إذن، فصادروا هواتفهم المحمولة ونظروا في كل شيء بداخلها بما في ذلك الصور ومقاطع الفيديو. ثم تم ترحيل السيدة لورا كلاينر والسيد توليو توجني إلى أكادير في سيارة أجرة.

المغرب وآلية الاستعراض الدوري الشامل:

خضع المغرب للمراجعة الدورية الثالثة في عام 2017، تلقت فيها 244 توصية و أيد 191 توصية 8 توصيات منهم لها علاقة بحرية الرأي والتعبير، قبل منها 5 توصيات، ورفض بشكل كلي 3 توصيات تطالب بعدم متابعة الصحفيين بموجب القانون الجنائي في قضايا النشر. 9 زيادة بنسبة 45% بالنسبة للدورة الثانية التي تلقت فيها 139 توصية وقبل منها 131.



التوصيات التي تلقاها المغرب بشأن الصحافة خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل:

التوصية	البلد المقدم للتوصية
الامتناع عن الإشارة إلى قوانين أخرى غير قانون الصحافة عند التعامل مع انتهاكات حرية التعبير	الدنمارك
مواصلة العمل على تعزيز حرية التعبير من خلال تنفيذ قانون إنشاء المجلس الوطني للصحافة	قطر
ضمان احترام أحكام الدستور المتعلقة بحرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، بما في ذلك الأشخاص الذين يرغبون في التعبير عن آرائهم بشأن الوضع في الصحراء الغربية	السويد

⁹ <https://ijnet.org/ar/story/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8>

أما التوصيات التي تلقاها المغرب بشأن الصحراء الغربية:

البلد المقدم للتوصية	التوصية
أوروغواي	القبول بإنشاء مكتب دائم مكلف بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، نظراً إلى استمرار الحاجة إلى مراقبة مستقلة ومحيدة لحالة حقوق الإنسان في المكان، على النحو الموصى به سابقاً
زمبابوي	التعهد بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة ، ولا سيما المبعوث الخاص للأمين العام للصحراء الغربية
موزامبيق	الامتنال لأحكام قرار مجلس الأمن 2351 (2017) ، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وينضم إلى مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي
موزامبيق	التعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام المعين حديثاً للصحراء الغربية
ناميبيا	قبول إدراج بُعد حقوق الإنسان في ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.
سيراليون	مواصلة العمل مع مفوضية حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة إنشاء برنامج المعونة الإنسانية لسكان الصحراء الغربية
جنوب أفريقيا	التعاون الكامل مع الأمين العام والمبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن الحالة في الصحراء الغربية
زمبابوي	تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء ديمقراطي
السويد	ضمان احترام أحكام الدستور المتعلقة بحرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات ، بما في ذلك الأشخاص الذين يرغبون في التعبير عن آرائهم بشأن الوضع في الصحراء الغربية
أيرلندا	خلق بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ، بما في ذلك في الصحراء الغربية وفيما يتعلق بها ، والحفاظ عليها ، في القانون والممارسة ، من خلال مراجعة القانون الجنائي وإزالة القيود المفروضة على حرية التعبير ، ومراجعة نظام تسجيل الجمعيات والإخطار بالتجمعات والتطبيق المتسق للقواعد لجميع التجمعات السلمية بغض النظر عن موضوعها
ناميبيا	السماح للشعب الصحراوي بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير بحرية وفقاً لقرارات الجمعية العامة ، وفي هذا السياق قبول الجدول الزمني الذي اقترحه الأمين العام بشأن تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية
آيسلندا	وضع وتنفيذ تدابير مستقلة وذات مصداقية لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية ، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع

في حين تلقى المغرب في الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل في نوفمبر 2022 ما يقارب 306 توصية من ضمنهم 17 توصية بشأن الصحراء الغربية و10 توصيات بشأن حرية الرأي والتعبير والصحافة. ومن المفترض بأن يتم إعلان التوصيات التي قبلتها المغرب أو رفضتها خلال الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان (فبراير - مارس 2023).

التوصيات التي تلقتها المغرب بشأن الصحراء الغربية:

- 1- تمكين مراقبي المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الدولي والبرلمانيين والصحفيين والبعثات الفنية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من زيارة ورصد حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة للصحراء الغربية - الجزائر
- 2- الامتناع عن الانخراط في أي أنشطة اقتصادية أو استغلال الموارد في أراضي الصحراء الغربية دون موافقة رسمية من الممثل الشرعي لشعب الصحراء الغربية ، بما يتماشى مع الفقه القانوني الدولي والقرارات القضائية الأوروبية والأفريقية ذات الصلة - الجزائر
- 3- وضع حد للاحتلال المغربي للصحراء الغربية ، بما يتماشى مع حقوق الإنسان للشعب الصحراوي ، من خلال إجراء استفتاء لتقرير المصير وفقاً لوثائق الأمم المتحدة وخطة التسوية للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، التي وافق عليها الطرفان واتخذها مجلس الأمن في قراره 621 (1988) و 690 (1991) - الجزائر
- 4- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان احترام حقوق الإنسان لجميع الناس في الصحراء الغربية ، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان ، من خلال تعزيز التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتيسير بعثات الرصد الخاصة بهم - أيرلندا
- 5- احترام حقوق الإنسان لجميع الناس في الصحراء الغربية والسماح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالوصول إلى الصحراء الغربية - لوكسمبورغ
- 6- تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء حر ونزيه وشفاف تديره الأمم المتحدة - ناميبيا
- 7- احترام حق شعب الصحراء الغربية في التمتع واستخدام مواردهم الطبيعية بشكل كامل وبحري - ناميبيا
- 8- تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، بما في ذلك تيسير وصول المفوضية السامية لحقوق الإنسان على وجه السرعة لزيارة منطقة الصحراء الغربية والسماح بالوصول إلى السجناء السياسيين الصحراويين - جنوب أفريقيا
- 9- احترام جميع قواعد القانون الإنساني الدولي، ولا سيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة (1949)، وضمان معاملة المحتجزين في الصحراء الغربية في ظل ظروف إنسانية - جنوب أفريقيا
- 10- قبول زيارة الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والسماح لهم بزيارة الصحراء الغربية بحرية - جنوب أفريقيا

- 11- السماح بإجراء تقييم مستقل لحالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ورفع جميع التدابير التي تحد من حرية تنقل المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان والصحفيين - جنوب أفريقيا
- 12- تيسير وصول مفوضية حقوق الإنسان إلى الصحراء الغربية ، والتعاون مع المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية - تيمور - ليشتي
- 13- احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الناس في الصحراء الغربية - تيمور - ليشتي
- 14- تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء ديمقراطي - تيمور - ليشتي
- 15- وضع آلية للمساءلة لرصد ومعالجة حقوق وحرريات شعوب الصحراء الغربية عن كذب - أوغندا
- 16- النظر في قبول زيارة الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والسماح لها بحرية زيارة منطقة الصحراء الغربية - فانواتو
- 17- ضمان الوصول الكامل لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية - النرويج

التوصيات التي تلقاها المغرب بشأن الصحفيين:

- 1- إجراء إصلاحات قانونية وتدابير إدارية بهدف ضمان توافق حرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات ، وأن تتمتع منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون ببيئة تمكينية - رومانيا
- 2- ضمان عدم محاكمة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الأفراد أو احتجازهم لممارستهم حقوقهم في حرية التعبير أو التجمع السلمي أو تكوين الجمعيات، وضمان حصول جميع الأفراد على ضمانات المحاكمة العادلة - الولايات المتحدة الأمريكية
- 3- إلغاء القوانين المقيدة للحق في حرية التعبير والسماح للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين بالقيام بأنشطتهم دون خوف من الانتقام - لوكسمبورغ
- 4- الصون الكامل للحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك حق المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام - النرويج
- 5- تكثيف الجهود لتوفير الحماية الكاملة لحرية التعبير وضمان بيئة آمنة ومواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين - جمهورية كوريا
- 6- اتخاذ تدابير لتهيئة بيئة آمنة ومحترمة ومواتية للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين - لاتفيا
- 7- ضمان الممارسة الكاملة لحرية التعبير والصحافة وتكوين الجمعيات والتجمع وفقاً لدستور 2011 والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن الممارسة الحرة لعمل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان - إسبانيا
- 8- السماح بإجراء تقييم مستقل لحالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ورفع جميع التدابير التي تحد من حرية تنقل المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان والصحفيين - جنوب أفريقيا

9- تمكين مراقبي المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الدولي والبرلمانيين والصحفيين والبعثات الفنية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من زيارة ورصد حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة للصحراء الغربية - الجزائر